

## الانضباط المالي في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط للمدة (2003 – 2020)

### Financial discipline in Algeria in light of fluctuations in oil prices for the period (2003–2020)

أ.م.د محمد ناجي محمد

Dr.Muhammad Naji Muhammad

Karbala جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

University - College of Administration and  
Economics

الباحث بشير دوهان حمزه

Basheer Dohan Hamzah

kerbala.81k@gmail.com

Karbala جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد  
University - College of Administration and  
Economics

#### المستخلص

يهدف البحث الى ضبط الانفاق العام في حدود الإيرادات المتوافرة والمحافظة على نسبة من العجز ضمن الحدود الأمانة حيث ان الاقتصاد الجزائري وكأي اقتصاد ريعي يعاني من تزايد الالتزامات والانفاق التي عادةً ما تكون اكبر من الإيرادات المتحققة ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق الالتزام بقواعد الانضباط المالي وان تجاهل هذه القواعد سيتسبب بارتفاع نسب الإيرادات الضريبية وبالتالي زيادة العبء الضريبي على المكلفين من اجل تغطية العجز وبالتالي التأثير بشكل سلبي على الاقتصاد ، يسلم البحث الضوء على تحليل اثر تقلبات اسعار النفط على قواعد الانضباط المالي في الجزائر ولوحظ وجود حالة عدم انضباط في الانفاق العام والاعتماد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة مع ضعف دور الإيرادات الأخرى غير النفطية .

الكلمات المفتاحية : الانضباط المالي ، تقلبات اسعار النفط ، القواعد المالية.

#### Abstract

The research aims to control public spending within the limits of available revenues and maintain a percentage of the deficit within safe limits, as the Algerian economy, like any rentier economy, suffers from increased obligations and expenditures that are usually greater than the revenues generated. This goal is achieved by adhering to the rules of financial discipline and ignoring These rules will cause a rise in tax revenue rates and thus increase the tax burden on taxpayers in order to cover the deficit and thus negatively affect the economy. On oil revenues in financing the general budget, the role of other non-oil revenues is doubled.

#### 1. المقدمة

تعتبر اسعار النفط احدى العوامل الرئيسية المؤثرة في السياسة المالية ويلعب القطاع النفطي دوراً في الحصول على الموارد المالية خاصة للاقتصادات الريعية التي تعتمد على إيرادات هذا القطاع نتيجة للأهمية الكبيرة لهذه الإيرادات حيث يعتبر المورد الاساسي لتمويل الموازنة العامة ،وان لتقلبات اسعار النفط تداعيات ملحوظة على اقتصادات وسياسات دول العالم قاطبة سواء كانت منتجة او مستهلكة له لذا تعاني الدول الريعية من عملية اعداد الموازنة العامة في ظل هذه التقلبات في الاسعار وبالتالي سيؤثر على تنفيذ خطط التنمية وانكماش ملحوظ في النشاط الاقتصادي بفعل الانخفاض في الانفاق الحكومي الذي يعتمد على الإيرادات النفطية مما يولد عجزاً

في الموازنة العامة ويصبح لابد من سد هذا العجز عن طريق اللجوء الى الاقتراض ومن ثم زيادة عبء الدين العام، ويمكن تفادي الآثار السلبية لتقلبات اسعار النفط عن طريق زيادة اجراءات وسياسات الضبط المالي من خلال قواعد معينة ووفق نسب محددة اذ ان اتباع الحكومة لسياسة مالية منضبطة تساعد على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتحد او تقلل من الآثار السلبية لهذه التقلبات .

## 2. المبحث الأول: منهجية البحث

### 2.1 مشكلة البحث

في ظل تقلب اسعار النفط والايادات النفطية ومن ثم الايرادات العامة مع اعتماد الجزائر (كأقتصاد ريعي) على سياسة انفاقية توسعية لا تستند الى قواعد الانضباط المالي يؤدي الى احداث تأثيرات سلبية على توازن الموازنة وتراكم الدين والتأثير على الاستقرار المالي ..

### 2.1 فرضية البحث

استند البحث الى فرضية مفادها (ان انخفاض مستوى الانضباط المالي في ظل تقلبات في اسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على الايرادات العامة للاقتصادات الريعية التي تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة ومن ثم التأثير على قواعد الانضباط المالي) ..

### 2.3 هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري واهمية تطبيق قواعد الانضباط المالي للحد من الاثر السلبي لتقلبات الاسعار على الوضع الاقتصادي ودراسة العلاقة بين هذه التقلبات وقواعد الانضباط المالي .

### 2.4 منهجية البحث

يعتمد البحث للتحقق من الفرضية على المنهج الوصفي والاستنباطي لبيان اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على قواعد الانضباط المالي خلال المدة (2003-2020).

### 2.5 حدود البحث المكانية والزمانية:-

ستكون الجزائر هي البعد المكاني للبحث، والحدود الزمانية تشمل المدة (2003-2020) .

### 2.6 هيكلية البحث

للإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه الى اربعة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات وكما يأتي :

المطلب الاول : مفهوم السعر النفطي

المطلب الثاني : مفهوم الانضباط المالي

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الانضباط المالي

المطلب الرابع: القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي

المطلب الخامس: اثر تقلبات اسعار النفط على الانضباط المالي في الجزائر

### المبحث الثاني / المطلب الاول

### 3. مفهوم السعر النفطي

يمكن تعريف سعر النفط على انه " قيمة المادة او السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ... الخ " (سعودي، 2019: 5) ، وان اسعار النفط متقلبة على مر العصور وغير مستقرة نتيجة عدة عوامل تؤثر بها ولها عدة آثار ونتائج على مؤشرات الاقتصاد المختلفة للدول المصدرة والمستوردة كالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة والنمو وغيرها (Myronovych, 2001: 1)، اما تقلبات اسعار النفط فيمكن تعريفها على انها "التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في اسعار النفط التي تكون حادة في بعض الاحيان الى درجة ان تترك آثار اقتصادية واضحة سواء على المستهلك او المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الاثر فيما بينهما " (التميمي، 2011: 38)، ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج ان لهذه التقلبات اثار ايجابية وسلبية على الدول سواء كانت مصدرة او مستوردة للنفط فارتفاع الاسعار يعتبر ايجابيا للدول المصدرة وسلبيا للدول المستوردة ، اما عند الانخفاض

فيكون الاثر ايجابيا للدول المستوردة وسلبيا للدول المصدرة ، وكما هو معروف اقتصاديا ان اي سلعة تتحدد وفقا للتفاعل بين قوى الطلب والعرض لهذه السلعة ومن هذا التفاعل يتم الوصول الى ما يسمى بحالة التوازن (Equilibrium state) وعند هذا المستوى تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، اما بالنسبة للنفط كسلعة فقد احاطت واثرت بها عوامل وظروف وسياسات اقتصادية وغير اقتصادية حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة (Aasim,2015:9)، ومن هنا نحاول تلخيص اهم العوامل التي تؤثر في مستويات اسعار النفط الخام في جميع المراحل التي مرت بها الصناعة النفطية وكما يأتي :

### 1- معدل النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المحددات الاساسية المؤثرة في حجم الطلب والاستهلاك على النفط الخام فالتوقعات المتفائلة للمنتجين بارتفاع معدلات النمو يؤدي الى زيادة الطلب والاستهلاك على النفط الخام مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وبالعكس فان التوقعات المتشائمة بالنمو الاقتصادي تؤدي الى انخفاض الطلب والاستهلاك للنفط مما يدفع بأسعار النفط الخام نحو الانخفاض.(عبد الرضا،2011: 111)

### 2- حجم الاحتياطي النفطي

تعتبر الاحتياطيات النفطية من العوامل المؤثرة والمحددة في المعروض النفطي في المدى القصير والطويل فمن خلال الاحتياطيات النفطية يمكن تحديد ندرة النفط الخام مثلا زيادة التقديرات في الاحتياطي النفطي يؤدي الى تقليل ندرة المورد النفطي وبالتالي ستتغير الاسعار بصورة عكسية وبتجاه الانخفاض.(محمود،2007: 263)

### 3- اسعار السلع البديلة

ويقصد بها مصادر الطاقة التي يمكن استعمالها والتي يمكن ان تحل محل استهلاك السلعة الاصلية (النفط) وان امكانية الحصول على هذه البدائل يعتبر عاملاً مؤثراً على الطلب على النفط (القرشي، 2020: 75) ، وبما ان النفط من الموارد الناضبة والنادرة لذا فان زيادة الطلب عليها يقود الى ارتفاع سعره وبنفس الوقت سيزداد الطلب على السلع البديلة الاقل سعراً وزيادة استهلاكها وبالتالي التخفيف من وطأة ارتفاع اسعار النفط.(علي،2009: 33)

### 4- المضاربة على النفط

من الظواهر الحديثة هو استخدام النفط الخام في سوق المضاربة والتي يعتمد المضاربون فيها على توقعاتهم المستقبلية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والمناخية ، ان للمضاربين أثراً في تدهور اسعار النفط وان سلوك المضاربين يشبه سلوك المستهلكين للنفط مع اختلاف هدفهم الربحي من جراء الفرق بين سعري البيع والشراء فعندما تشير توقعات المضاربون باحتمالية ارتفاع الاسعار مستقبلا يزداد طلبهم على شراء النفط وهذه الزيادة تؤدي الى ارتفاع الاسعار اكثر وبالعكس في حالة توقعهم بانخفاض الاسعار يزداد طلبهم على بيع النفط خوفا من استمرار انخفاض الاسعار مستقبلا فتتخفض الاسعار بصورة اكبر وبالتالي حدوث تقلبات وتدهور الاسعار.(مهدي،2015: 110)

### 5- مستوى المخزون العالمي

ان ارتفاع كميات المخزون من النفط الخام يعني زيادة كميات العرض على الطلب وبالتالي يؤدي الى انخفاض الاسعار وبالعكس في حالة انخفاض كمية الخززين وقد لعبت دول اوبك والولايات المتحدة الامريكية دورا رئيسيا في هذه السياسة.(المحفوظ،2017: 47)

### 6- سعر صرف الدولار

ان تغيير سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في اسعار النفط الخام لان الدولار هي العملة التي يسعر بها النفط الخام في الاسواق العالمية وان انخفاض سعر الدولار يؤدي الى ارتفاع سعر النفط وبأثرين مباشر وغير مباشر فالأثر المباشر (قصير المدى) هو ان انخفاض سعر الدولار يؤدي الى انخفاض المواد المسعرة به ومنها النفط الخام مقارنة بالاستثمارات المسعرة بالعملات الاخرى وسيقبل المستثمرون عليها فترتفع اسعارها ، اما الاثر غير المباشر (بعيد المدى) فانخفاض سعر الدولار يعني انخفاض الطاقة الانتاجية للدول المصدرة والتي تعتمد على تصدير النفط وبالتالي عدم تمكنها من توفير الاموال لزيادة الطاقة الانتاجية والنتيجة انخفاض العرض مقابل الطلب وارتفاع الاسعار.(عطشان،2017: 25)

### 7- الطلب على النفط

هو مقدار الحاجة الانسانية للسلع النفطية سواء كانت خام او مشتقات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة (محمد، 2016: 101) ، وان الطلب على النفط هو طلب مشتق من الطلب على المشتقات النفطية لاستخداماته العديدة والمهمة والمرونة السعرية للنفط تكون منخفضة وتعني المرونة السعرية العلاقة بين التغير في سعر النفط والكميات المطلوبة منه اي ان زيادة سعر النفط بنسبة معينة لا يؤدي الى تغييرات كبيرة في الكميات المطلوبة منه اما المرونة الدخلية فهي تبين العلاقة بين التغير في الدخل القومي والتغير في الكميات المطلوبة من النفط وتكون العلاقة طردية فزيادة الدخل يزداد الطلب على النفط وبالعكس ، وهناك المرونة الاحلالية التي تبين العلاقة بين الطلب على النفط وعرض السلع البديلة وتكون منخفضة على المدى القصير والمتوسط. (الراوي، 1980: 100-101)

### 8- العرض

يعتبر العرض من العوامل المؤثرة على اسعار النفط ولكن لا يمكن فهم هذه العلاقة بينهما وفق النظرية التقليدية للسعر وذلك كون العرض يتأثر بعوامل خارجية عديدة واقعة تحت تأثير الدول المنتجة للنفط سواء كانت دول اوبك او خارج دول اوبك (الصالح، 2011: 45) ، كذلك يعتمد العرض النفطي على الطلب على النفط وسعره اذ ان طلب المستهلكين يعتبر محدد للعرض وكذلك يعتمد العرض على تكاليف الاستخراج واشكال الاستثمار وحجم الاحتياطي الذي يعتمد على تطور العلاقات الانتاجية فالاكتشافات الجديدة تؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الاسعار. (خير الدين، 2013: 111)

### 9- العوامل السياسية

ان اغلب الدول التي يوجد فيها النفط والاحتياطي هي مناطق ساخنة بين الحين والآخر مثل منطقة الخليج جراء التدخلات الاجنبية (مهدي، 2015: 111) ، فسياسة البلدان الصناعية تسعى دائما للضغط على الدول المنتجة للنفط سياسيا وعسكريا واقتصاديا وذلك لان مورد النفط يعتبر ارض البدائل ولأهميته على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري وترغب بإبقاء الاسعار منخفضة لتعظيم مصالحها ومنافعها (الزبيدي، 2014: 27) ، وان انتاج النفط عندما يكون في مناطق عرضة للتقلبات السياسية ينعكس بشكل مباشر على اسعاره. (اليساري، 2016: 43)

### 10- التغيرات المناخية والحروب والصراعات

التغيرات المناخية هي تغييرات فصول السنة كالبرودة الشديدة في الدول الاوربية مما يسبب زيادة في الطلب على النفط للتدفئة كذلك تسبب الاعاصير والفيضانات وغيرها من توقف امدادات النفط واغلاق للمنشآت النفطية والمصافي (المحفوظ، 2017: 47)، وهناك تغييرات يتدخل الانسان في حدوثها مثلا توسع ثقب الاوزون والاحتباس الحراري فمع كل زيادة في استهلاك الطاقة وبصورها المختلفة الصلبة والسائلة والغازية والنووية وغيرها يزداد الانبعاث الكربوني (CO2) الذي يعتبر من الملوثات البيئية والمسبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري وتوسع ثقب الاوزون لذلك تسعى المنظمات البيئية للحد من هذه الظواهر من خلال فرض الرسوم على انبعاث هذه الغازات السامة وبالتالي تقليل استهلاك النفط. (احمد، 2009: 303)

### 11- الموقع الجغرافي

ان للموقع الجغرافي تأثير على اسعار النفط من خلال تأثيره على تكاليف النقل ففي حالة كون الموقع الجغرافي للبيع قريب من مكان الشحن او الملاحة فيمكن للمنتج الحصول على علاوة تضاف للسعر اما في حال كون موقع البيع بعيد ويتطلب تكاليف نقل عالية فيتم منح خصم من السعر لصالح المشتري. (حجر، 2014: 507)

### 12- عدد السكان

على الرغم من برامج تحديد النسل وغيرها فان الزيادة السكانية تعتبر مسألة طبيعية تولد طلبا اضافيا على النفط الخام كذلك فان حاجات الانسان نمت وزادت مع نمو الحاجات الجديدة (الراوي، 1980: 103)، ما يؤدي الى زيادة الاستهلاك اما بسبب زيادة عدد السكان او بسبب حدوث تغيير في نمط الاستهلاك نفسه نتيجة زيادة الرفاهية الاقتصادية مما يولد ضغطا لزيادة الانتاج او رفع الاسعار لذلك فان دول كالهند والصين تشهدان زيادة في استهلاك الطاقة. (الصالح، 2011: 91)

#### 4.المطلب الثاني:- مفهوم الانضباط المالي(Financial Discipline)

ان الانضباط المالي يستلزم ان تحتفظ الحكومات بموقف مالي يدعم الاستقرار والنمو الاقتصادي ولا يؤدي الى اختلالات في الاقتصاد الكلي لذلك يتعين على الحكومات تجنب الحاجة للاقتراض المفرط وتراكم الديون وبالتالي فشل الحكومات في الوفاء بالتزاماتها والدول ذات الدين العام المرتفع تميل الى النمو ببطء.(Machinjike & Bonga,2021:607)، ويمكن للحكومة تحقيق توليفة مثلى بين ايراداتها ونفقاتها عن طريق ضبط اوضاعها المالية اي يمكن ضبط نفقاتها في ضوء الايرادات المتوافرة وعدم تجاوز العجز والدين العام نسبياً معينة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، يعرف بعض الاقتصاديين الانضباط المالي بانه " سياسة او فلسفة للمالية العامة التي تركز على عدة قواعد يتم من خلالها تحديد الانفاق العام بما يتلاءم مع الايرادات العامة التي يمكن الحصول عليها وتحديد نسب العجز والدين العام والعبء الضريبي بما يحقق الاستدامة المالية ويدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي .

يمكن بيان ثلاثة استخدامات للانضباط المالي وكما مبين ادناه (Periola,2019:34):

- 1- الاستخدام الاول : بقلم ريتشارد موسغراف (Richard Musgrave\*) ( ومضمونه ان تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات يحقق انضباطاً مالياً وان النفقات الجارية للحكومة يجب ان تمول عن طريق الايرادات الجارية فقط ولا تمول عن طريق الاقتراض فزيادة النفقات الجارية على الايرادات تسبب عجزاً مما يزيد العبء على دافعي الضرائب في المستقبل من اجل تمويل العجز والنتيجة هي غياب او ضعف الانضباط المالي.
- 2- الاستخدام الثاني : من قبل مايكسل جون (Mikesell John\*\*) الذي يدعم رأي موسغراف بضرورة تقييد الانفاق بموجب الايرادات المتوفرة مع التأكيد على مراقبة اجراءات وتنفيذ الموازنة من قبل هيئة مستقلة وانفاق المبالغ المعتمدة على الاهداف المخططة .
- 3- الاستخدام الثالث :هذا الاستخدام يتوسع ليشمل انضباط السلطة التشريعية أي التزام السلطة التشريعية بالقرارات الخاصة بالموازنة وفق التواريخ المحددة .

يعرف الانضباط المالي بانه " قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل"، وان مفهوم الانضباط المالي هو اوسع مما كان عليه في الماضي ويتفرع الى (HOU,2003:5):

- 1- منظور متعدد السنوات على مستوى الموازنة العامة (توازن الموازنة لسنوات متعددة وليس لسنة واحدة) .
- 2- آليات الحفاظ على الوضع المالي والاستقرار الاقتصادي خلال التقلبات الدورية.

#### 5. المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الانضباط المالي

لحصول واستمرار الانضباط المالي لا بد للحكومات ان تحافظ على مواقف مالية متسقة مع الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام مما يضمن تجنب الاقتراض المفرط وتراكم الديون في الوقت نفسه لذلك فالانضباط المالي يعتبر ضرورياً للحفاظ وتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي وتقليل نقاط الضعف وهو مهم للبلدان اذا اردت ان تواجه تحديات العولمة الاقتصادية والمالية وجني ثمارها . (Kumar & Teresa,2007:2-3)

ويمكن اجمالي اهم العوامل المؤثرة على الانضباط المالي بالاتي:(الحجيمي،2019: 23)

- 1- التخطيط غير المستدام للموازنة والعجز  
ان للضبط المالي اهمية كبيرة في خفض تأثير وحجم العجز المفرط في الموازنة العامة الذي يحدث نتيجة غياب التخطيط غير المستدام وتمادي السياسات الحكومية والسلطات التشريعية والتنفيذية بالعجز مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي ويسبب هدرأ للموارد وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية .

2- رغبة الحكومات في السيطرة على الديون  
تقوم الحكومات باتخاذ اجراءات تقييدية رغبةً منها في الحفاظ على وضع اقتصادي مستقر مع ضبط مالي مستدام والسيطرة على الديون .

3- التقلبات الاقتصادية وطبيعة السياسة المالية  
تصبح التقلبات الاقتصادية في الاوضاع المستقرة سبباً في ضعف الانضباط المالي وتقليل تأثير هذه التقلبات وتخفيض نسبة العجز وحصول فائض في الميزانية يتطلب الامر اتخاذ سياسة مالية معاكسة للدورات الاقتصادية وعلى الرغم من ان هذه السياسة مفيدة الا ان مشاكل العجز واستدامة الديون تجعل مثل هذه السياسة صعبة ان لم تكن مستحيلة .

4- العدالة بين الاجيال  
ان عدم استفادة الاجيال المستقبلية من منافع زيادة الانفاق الحكومي وتحملهم تكاليف خدمة الدين في الوقت الحاضر مع استمرار حالة العجز وتراجع الوضع الاقتصادي ينشئ حالة من الظلم وعدم العدالة بين الاجيال الحالية والمستقبلية .

#### 6. المطلب الرابع: القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي

وجدت القواعد المالية العديدة في الحكومات كمواقف مقبولة تجاه العجز والدين منذ فترات طويلة واكتسبت الطابع القانوني منذ منتصف القرن التاسع عشر وتم استخدام قواعد توازن الموازنة لتحقيق الضبط المالي بعد الحرب العالمية الثانية من قبل ايطاليا والمانيا وهولندا (Xavier,2008:305)، وبموجب معاهدة "ماستريخت" عام 1992 تم ادخال قواعد الانضباط المالي في اوربا وتضمنت عدم تجاوز نسبة الدين العام عن (60%) من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك بقاء نسبة العجز في الموازنة بحدود او اقل من (3%) من الناتج المحلي الاجمالي (Ngai,2012:8-10)، وامتازت هذه القواعد بالقوة لاستنادها على اساس قانوني من الصعب تعديلها او تعديها وتزداد هذه القواعد قوة مع وجود آليات المراقبة المتمثلة بالهيئات المستقلة المسؤولة عن مراقبة القواعد وفرض العقوبات في حال عدم الامتثال لهذه القواعد حيث تكون القواعد اكثر فاعلية عند تنفيذها في بيئة ذات مؤسسات قوية ومتكاملة (Kotia & Lledo,2016:6-7)، يمكن تعريف القواعد المالية بانها الاتفاقيات المصممة للتخفيف من انحياز العجز وتعزيز الانضباط المالي عن طريق تقييد اجماليات الموازنة من خلال حدود عديدة (Keita & Turcu,2018:2)، وفي سياق الاقتصاد الكلي تعرف القاعدة المالية بانها " قيد دائم على السياسة المالية من خلال تحديد قيود عديدة على مجاميع الموازنة او على مؤشر اداء مالي مثل العجز او الدين او احد مكوناتهما". (Garcia,2011:3).

ويمكن بيان انواع القواعد المتبعة لتحقيق الانضباط المالي وكما يلي :

#### 1- قاعدة توازن الموازنة

تعاني معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من ظاهرة العجز في الموازنة وما ينتج عنها من تزايد حدة الضغوط التضخمية وزيادة اعباء القروض الداخلية والخارجية مما يحتم ضرورة تحديد سبل وسياسات معالجة العجز في الموازنة العامة ويظهر العجز في الموازنة العامة عندما يزداد الانفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية ويعتبر العجز احد السمات الاساسية لمعظم اقتصادات دول العالم (الاعسر،2016: 247) ، تضمن هذه القاعدة توازن الإيرادات مع النفقات وتهدف الى تقليل العجز في الموازنة الى مستوى مقبول عن طريق ضبط النفقات وبالتالي وضع حد لارتفاع العجز وعدم تجاوزه نسبة (3%) من الناتج المحلي الاجمالي وفق ما تم اقراره في معاهدة "ماستريخت" عام 1992 لبلدان الاتحاد الاوربي. (Kopits & Symansky,1998:24-25)

#### 2- قاعدة الدين العام

وتعتبر هذه القاعدة اكثر كفاءة وفاعلية من القواعد الاخرى من حيث المراقبة والمتابعة مع ضمان التقرب الى مستويات الدين المرغوبة مع ذلك فان مستويات الدين تستغرق وقتاً للتأثير على الموازنة العامة ولا توفر توجيهات واضحة قصيرة الامد لصانعي السياسات وتتأثر بعوامل خارجية كأسعار الصرف واسعار الفائدة (نايف واخرون،2021: 31) ، وتسعى هذه القاعدة الى ضبط الدين العام وعدم تجاوزه النسبة الآمنة(60%) من الناتج المحلي الاجمالي والمحددة ضمن معاهدة ماستريخت.(حسين،2016: 31)

### 3- قاعدة الانفاق العام

تضع هذه القاعدة حد للانفاق العام كقيمة مطلقة او كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، ويمكن استخدامها كأداة تشغيلية لتوحيد الوضع المالي وبما يتفق مع تحقيق الاستدامة المالية عندما تصاحبها قاعدة الدين العام وقاعدة توازن الموازنة ، وتعمل على تقييد الانفاق خلال فترات الانتعاش المؤقتة وتوفر الإيرادات الكبيرة، وهذه القاعدة لا تتطلب اي تعديلات في الإيرادات لذلك لا تعمل على اعاقه وظيفة الاستقرار الاقتصادي.(Fiscal AffairsDepartment,2009:5)

### 4- قاعدة الإيرادات العامة

عن طريق هذه القاعدة يتم وضع حدوداً وارضيات للإيرادات العامة (حد ادنى وحد اعلى) وتهدف الى زيادة الإيرادات العامة مع عدم وضع اعباء ضريبية مفرطة وهذه القاعدة لا ترتبط بشكل مباشر بالسيطرة على الديون لانها لا تعمل على تقييد النفقات العامة ويمكن لهذه القاعدة ان تؤدي الى سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية.(Gaber, 2015:19)

### 5- القاعدة الذهبية

وفق هذه القاعدة لا بد ان يخصص الاقتراض للمجالات الاستثمارية ولا يخصص للمجالات الاستهلاكية وبالتالي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام ، وتسعى هذه القاعدة لتحقيق العدالة بين الاجيال اذ ان عبء الانفاق الحكومي لا بد ان يوزع بين الاجيال وان لا يتحمل الجيل القادم عبء سداد الديون التي استهلكها الجيل الحالي. (السرحدان، 2020: 39)

### 6. المطلب الخامس/ اثر تقلبات اسعار النفط على الانضباط المالي في الجزائر

يمكن بيان اثر تقلبات اسعار النفط على الانضباط المالي بواسطة بيانات الجدول (1) الموضح فيه النسب الأمانة المسموح بها وفق معاهدة ماستريخت للقواعد وكما مبين ادناه:

جدول(1) قواعد الانضباط المالي في الجزائر للمدة (2003- 2020)

السنة	قاعدة النفقات العامة العامة / نسبة الإيرادات النفقات العامة %100 *	قاعدة عجز الموازنة نسبة عجز- فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي % 3	قاعدة الدين العام نسبة اجمالي الدين العام الى الاجمالي الناتج المحلي % 60	القاعدة الذهبية نسبة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية اقل من %100
2003	116.8	5.5	54.4	50.1
2004	117.9	5.5	41.8	52.7
2005	150.2	13.6	30.4	127.7
2006	148.4	13.9	26.5	116.9
2007	118.6	6.2	15.9	40.4
2008	123.8	9.0	9.9	50.7
2009	86.6	-5.7	12.0	-29.3
2010	97.0	-1.1	12.6	-7.3
2011	98.9	-0.4	10.5	-3.2
2012	89.8	-4.4	9.9	-31.6
2013	98.9	-0.4	8.7	-3.5
2014	82.0	-7.3	8.9	-50.3
2015	66.7	-15.3	16.4	-84.0
2016	70.0	-12.6	25.4	-80.7
2017	83.0	-6.6	33.6	-47.4
2018	87.4	-4.8	25.3	-31.7
2019	86.7	-4.9	45.8	-35.5
2020	69.9	-13.0	53.1	-86.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (1)

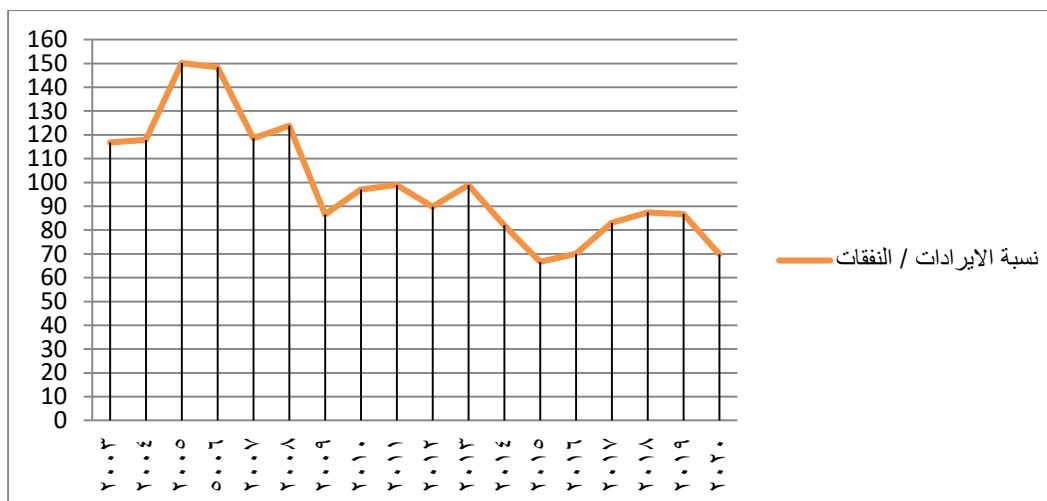
\*وضعت نسبة 100% لقاعدة النفقات بمعنى تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة اي تساوي البسط مع المقام في المعادلة .

بخصوص قاعدة النفقات العامة (ضبط حجم الانفاق العام بحدود حجم الإيرادات العامة) فنلاحظ خلال الفترة (2003 – 2008) ان نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة تجاوزت نسبة 100 % وتراوحت ما بين (116.8 – 150.2 %) ما يعني ان هناك انضباطاً مالياً في حجم الانفاق وبتحديد حجم الإيرادات العامة ولم يتعدى حجم النفقات العامة حجم الإيرادات العامة (اقل من حجم الإيرادات العامة) ف سجل العام 2003 اقل نسبة (116.8%) واعلى نسبة سجلت في العام 2005 اذ بلغت (150.2%) .

اما الفترة الممتدة بين (2009-2020) فلم يكن هناك اي ضبط مالي في قاعدة النفقات العامة وتجاوز حجم الانفاق حجم الإيرادات العامة على طول الفترة ففي العام 2009 ونتيجةً للازمة المالية العالمية وانخفاض سعر النفط الخام انخفض حجم الإيرادات مع ارتفاع في الانفاق العام اذ سجلت القاعدة نسبة (86.6%) ، ومع تعافي اسعار النفط خلال السنوات اللاحقة ازدادت الإيرادات العامة إلا ان زيادة النفقات كانت بمستويات اكبر مع ملاحظة انه في العام 2013 اقدمت الحكومة على خفض النفقات العامة وبشقيها الجارية والاستثمارية بغية تحقيق ضبط مالي وكانت النتيجة انخفاض حجم النفقات وبلوغه مستوى قريب من حجم الإيرادات وسجلت نسبة الإيرادات الى النفقات (98.9%) التي تمثل نسبة تقارب حجم النفقات من حجم الإيرادات وبنفس النسبة سجل العام 2011 وتراجعت النسبة بعد العام 2013 بسبب الازمة السلبية وانخفاض اسعار النفط والإيرادات العامة بعد النصف الثاني من عام 2014 فشهد العام 2015 تراجع في حجم الإيرادات النفطية والإيرادات العامة ولكن هذا التراجع في حجم الإيرادات لم يقابله انخفاض في حجم الانفاق ولم تكن هناك سياسة انفاقية رشيدة منضبطة بل ازداد حجم الانفاق كثيراً عن حجم الإيرادات وبلغت نسبة الإيرادات العامة الى النفقات اقل نسبة خلال فترة الدراسة (66.7%) مما يعني ان الفرق كبير بين حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة ، ثم بدأت النسبة بالتزايد وبمستويات متباينة مع تحسن الإيرادات العامة ما عدا العام 2020 مع بقاء النفقات بحجم اكبر من الإيرادات وتراجع نسب قاعدة النفقات دون مستوى نسبة 100% حتى ان وصلت النسبة الى (69.9%) في العام 2020 بسبب تزايد حجم الانفاق الحكومي وبلوغه اقصى حجم خلال فترة الدراسة وذلك لمواجهة تداعيات جائحة كورونا .

مما سبق تحليله نلاحظ ان الاقتصاد الجزائري حقق انضباطاً مالياً في قاعدة النفقات العامة خلال الفترة (2003-2008) فقط بالرغم من زيادة الانفاق العام وخاصة الانفاق المخصص لبرامج الانعاش الاقتصادي ولكن هذه الزيادة كانت في حدود الإيرادات المتوفرة اما بخصوص بقية المدة ولغاية العام 2020 فلم نلاحظ اي سياسة مالية انضباطية او ترشيداً للانفاق فقد تزايد الانفاق بمستوى يفوق تزايد الإيرادات كالانفاق المخصص لبرامج دعم النمو الاقتصادي مع عدم مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد لتنفيذ مثل هذه البرامج الانفاقية فقد تجاوزت النفقات العامة الإيرادات العامة وبنسب مختلفة للقاعدة تراوحت ما بين (66.7- 98.9 %) وكما مبين في الشكل (1) ادناه





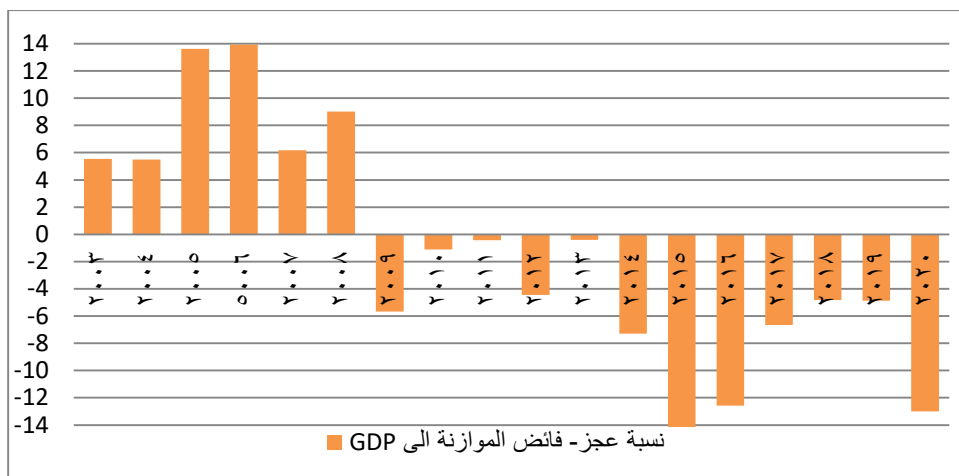
الشكل (1) نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (1)

اما فيما يخص قاعدة عجز الموازنة (نسبة عجز - فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي) فقد شهدت الفترة (2003-2008) فائضاً في رصيد الموازنة العامة نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية والعامة ف سجلت قاعدة عجز الموازنة نسباً موجبة تراوحت بين اقل نسبة (5.5%) في عامي 2003 و 2004 و اعلى نسبة (13.9%) سجلت في العام 2006 بسبب ارتفاع حصيلة الفائض في هذا العام .

اما اخلال الفترة الزمنية (2009-2020) فكان العجز هو السائد في الموازنة على طول الفترة ومتجاوزةً للنسبة الآمنة لقاعدة عجز الموازنة (3%) ماعدا الاعوام 2010 و 2011 و 2013 بسبب انخفاض حجم العجز في الموازنة في هذه الاعوام ، اما الاعوام التي سجلت تجاوز للنسبة المعيارية بدءاً من العام 2009 والتي سجلت نسبة عجز - فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي (-5.7%) مع انخفاض للنسبة في العام 2012 الى (-4.4%) وارتفاعها لبقية الاعوام اللاحقة لتقفز الى (-15.3%) في العام 2015 نتيجة للآزمة السلبية وانخفاض سعر النفط والإيرادات العامة ومسجلةً اعلى نسبة لهذه القاعدة ، وبعد هذا العام تراجعت هذه النسبة وبمستويات مختلفة ولكنها بقيت اعلى من النسبة المسموح بها حتى وصلت في العام 2020 الى (-13.0%) .

من بيانات الجدول (1) والشكل البياني (2) الموضح ادناه نلاحظ ان قاعدة عجز الموازنة سجلت عبوراً وتجاوزاً للنسبة المثلى في الاعوام 2009 و 2012 وخلال الفترة (2014-2020) ولم تكن هناك سياسة حقيقية لتقليل العجز وانما تم الاعتماد على الاقتراض وزيادة الديون ، اما بالنسبة للاعوام 2010 و 2011 و 2013 فكانت النسبة في الحدود الآمنة واقل من النسبة المحددة (3%) وشهدت نوعاً من الضبط وزيادة قليلة في الانفاق وقريبة من حجم الإيرادات ، اما الفترة (2003 - 2008) فشهدت الموازنة فائضاً وتحقيق وفورات مالية استفادت منها الحكومة الجزئية في انشاء صندوقاً لضبط الموارد .

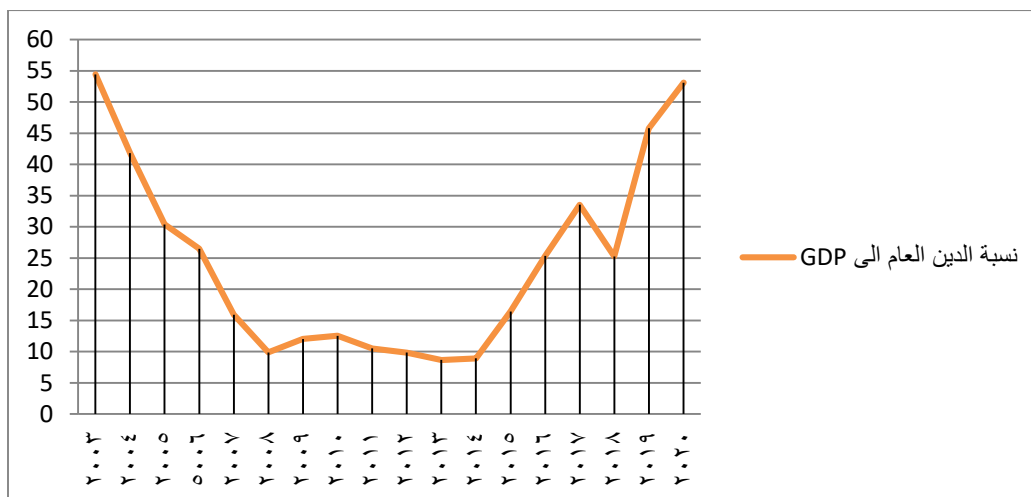


الشكل (2) نسبة عجز - فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (1)

وبالنسبة لقاعدة الدين العام (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) ومن بيانات الجدول (1) يمكن ملاحظة ان القاعدة لم تشهد تجاوزاً للحدود الآمنة (60%) طول فترة الدراسة (2003-2020) وظلت تتراوح بين (8.7 – 54.4%) فكان العام 2003 الاكبر نسبة خلال الفترة اذ بلغت النسبة (54.4%) نتيجة تزايد حجم الدين العام مع انخفاض في حجم الناتج المحلي الاجمالي، ثم بدأت النسبة بالانخفاض وصولاً الى (9.9%) في العام 2008 نتيجة لانخفاض حجم الدين العام بسبب ارتفاع سعر النفط وزيادة الوفرة المالية وتسديد الديون السابقة كذلك استخدام موارد صندوق ضبط الايرادات من اجل تقليل الاعتماد على الاقتراض ولكن مع ظهور الازمة المالية نهاية عام 2008 وانخفاض اسعار النفط والايادات تزايد حاجة الدولة للاقتراض لتمويل عجز الموازنة فزاد الدين العام وبدأت نسبة قاعدة اجمالي الدين بالارتفاع فسجل العام 2009 نسبة (12.0%) وارتفعت الى (12.6%) في العام 2010، ثم بدأت النسبة بالانخفاض بعد تحسن اسعار النفط خلال الفترة (2011-2014) فبلغت النسب (10.5%)، (9.9%)، (8.7%)، (8.9%) على التوالي، ثم عاودت الارتفاع خلال الفترة المتبقية (2015-2020) بسبب ازمة تخمة المعروض في النصف الثاني من عام 2014 وازمة جائحة كورونا في العام 2020 فسجلت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015 (16.4%) ثم ارتفعت بنسب متباينة وصولاً الى (53.1%) في العام 2020.

بعد ما ذكر اعلاه يمكن ملاحظة ان قاعدة الدين العام سجلت نسب متباينة وفق الحدود الآمنة (اقل من 60%) خلال فترة الدراسة (2003-2020) فكانت النسبة مرتفعة من بداية الفترة لغاية العام 2006 ثم انخفضت بشكل ملحوظ بدءاً من العام 2007 اذ سجلت نسبة (15.9%) بعد ان كانت (26.5%) في العام 2006 الى ان وصلت الى (8.9%) في العام 2014 حيث قامت الحكومة بتسديد الديون السابقة بالاستعانة بصندوق ضبط الايرادات، وبعد العام 2014 ونتيجة لانخفاض اسعار النفط وظهور ازمته 2014 و 2020 مع انخفاض حجم الايرادات بالمقارنة مع حجم النفقات ارتفعت نسبة قاعدة الدين العام من (16.4%) في العام 2015 وصولاً الى (53.1%) في العام 2020 ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (3) المبين ادناه.



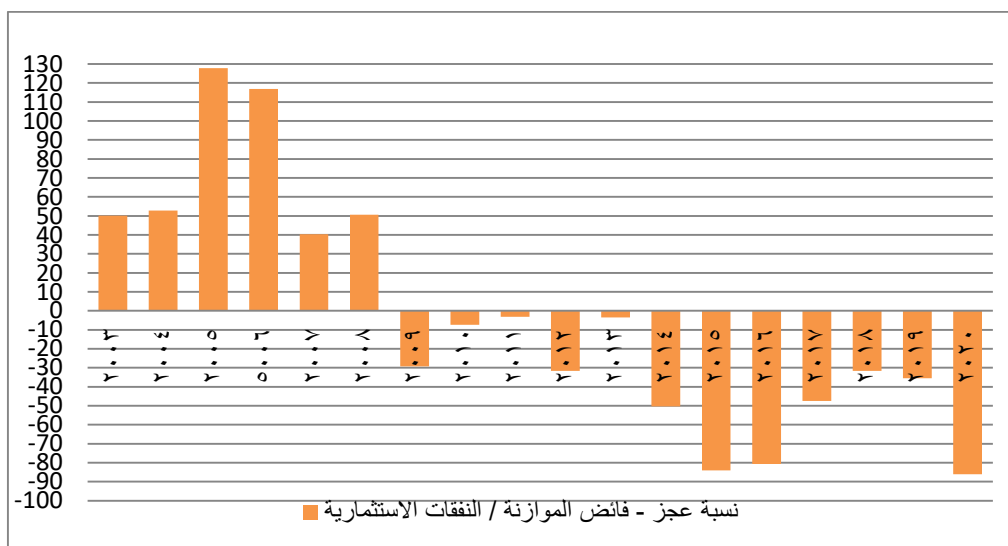
الشكل (3) نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (1)

اما بالنسبة للقاعدة الذهبية (نسبة عجز الموازنة الى النفقات الاستثمارية) فشهدت المدة (2003-2008) فوائض مالية وسجلت القاعدة الذهبية نسباً موجبة تراوحت بين (40.4- 127.7 %) والتي تمثل ما يخصص للإنفاق الاستثماري من الفائض المتحقق جاءت النسب المرتفعة في عامي 2005 و 2006 بنسب (127.7%) و (116.9%) على التوالي نتيجة ارتفاع الفائض في الموازنة العامة مع ارتفاع ما مخصص لحجم الانفاق الاستثماري من مجموع الانفاق العام تدريجياً مع تطبيق برامج انعاش ودعم النمو الاقتصادي وبالعكس بالنسبة للنسب المنخفضة التي جاءت نتيجة انخفاض الفوائض المالية للاعوام 2003 و 2004 و 2007 و 2008 .

اما الفترة (2009 – 2020) فشهدت عجزاً مالياً في الموازنة وكانت نسب عجز الموازنة الى النفقات الاستثمارية سالبة وبمستويات مختلفة تبعاً لحجم العجز والنفقات الاستثمارية فسجل العام 2009 نسبة (-29.3%) في القاعدة الذهبية ثم اخذت هذه النسبة بالانخفاض مع انخفاض العجز الى ان وصلت في العام 2011 الى اقل نسبة (-3.2%) والتي تمثل ما مخصص للإنفاق الاستثماري من الاقتراض نتيجة العجز وتعتبر نسبة قليلة وتم توجيه الاقتراض ونسبة كبيرة الى الانفاق الجاري، ثم اخذت النسب بالارتفاع بعد هذا العام وبمستويات مختلفة الى ان وصلت النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري من الاقتراض في العام 2015 الى (-84.0%) نتيجة الازمة المالية التي ادت الى انخفاض الإيرادات العامة وارتفاع العجز في الموازنة اما الباقي فتم تمويله من الإيرادات العادية ما يعني انخفاض ما تم تخصيصه للإنفاق الاستثماري مقارنة بما يخصص للإنفاق الجاري، بعدها وخلال الاعوام اللاحقة اخذت النسب منحى منخفض بالمقارنة مع العام 2015 ثم قفزت بشكل كبير في العام 2020 الى اعلى نسبة خلال فترة الدراسة (86.1 - %) نتيجة ارتفاع النفقات العامة وتوجيه النسبة الكبرى من النفقات للإنفاق الجاري ، لذا فان ارتفاع قيمة عجز الموازنة (البسط في معادلة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية) مع انخفاض قيمة النفقات الاستثمارية (المقام في المعادلة) ادت الى ارتفاع نسبة القاعدة الذهبية (نسبة ما مخصص للإنفاق الاستثماري من الاقتراض) وبلغها (86.1- %) والباقي تم تمويله من الإيرادات العادية ، مع ملاحظة ان نسب القاعدة الذهبية وخلال فترة الدراسة لم تشهد الارتفاع عن نسبة 100 % بالنسبة للعجز اي ان الاقتراض كان موزعاً بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري ولم يخصص للإنفاق الجاري فقط .

من خلال ما مبين اعلاه يمكن ملاحظة ان القاعدة الذهبية سجلت نسباً موجبة من بداية الفترة في العام 2003 ولغاية 2008 بسبب تحقيق الفوائض المالية في الموازنة العامة ، ومع بداية ازمة عام 2009 وظهور العجز سجلت القاعدة نسب سالبة وبحدود القاعدة وتراوحت بين (3.2% - 86.1%) وكما مبين بالشكل (4) المبين ادناه ويمكن ملاحظة ان الجزائر كاقصاد ريعي نفطي لم يخصص القدر المطلوب للإنفاق الاستثماري بالرغم من تبني مجموعة من البرامج التنموية لدعم الاستثمار وكان الاعتماد على مورد واحد ناضب إيراداته غير مستقرة وعدم تنويع موارد الاقتصاد.



الشكل (4) نسبة عجز - فائض الموازنة الى النفقات الاستثمارية

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (1)

مما سبق يمكن ملاحظة ان القطاع النفطي يعتبر القلب النابض للاقتصاد الجزائري والقطاع الاول الذي تعتمد عليه الحكومة في تمويل وتنمية مختلف المشاريع من خلال الإيرادات الناتجة عن هذا القطاع فهو يساهم بنسبة كبيرة ومعتبرة من حجم الناتج المحلي الاجمالي غير ان موارد هذا القطاع متذبذبة ومتقلبة بتقلب اسعار النفط الخام لذا فان حجم الناتج المحلي الاجمالي كونه مرتبط بهذا القطاع يكون متذبذباً ايضاً فيرتفع بارتفاع اسعار النفط وينخفض بانخفاضه ، وكحال البلدان النفطية تعد السياسة الانفاقية في الجزائر ركيزة وقناة اساسية لتحفيز وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية اي ان للحكومة الدور الاساسي في تنشيط النمو في ظل ضعف القطاع الخاص وان هذه السياسة يكون لها دور ايجابي واضح خلال فترات ارتفاع اسعار النفط وتحقيق الوفورات المالية حيث اقدمت الحكومة الجزائرية عند ارتفاع اسعار النفط على صياغة وتفعيل برامج عدة للإنعاش الاقتصادي وانشاء صندوق لضبط الإيرادات تتجمع فيه الوفورات المالية للاستفادة منها في اوقات العجز وتسديد الديون وفعلاً تم تقليص الديون وخاصة الخارجية منذ استحداث هذا الصندوق .

#### 7. الاستنتاجات

- 1- ان التقلب في اسعار النفط اثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير من خلال التأثير على الإيرادات العامة ومن ثم على التأثير على قواعد الانضباط المالي وهذا مطابق للفرضية
- 2- يميل الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري الى زيادة حصة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري في حالة ارتفاع اسعار النفط ، اما في حالة انخفاض اسعار النفط فتكون نسبة التخفيض في الانفاق الاستثماري اكبر بكثير من نسبة التخفيض في الانفاق الجاري.
- 3- الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال هيكل الإيرادات حيث يسيطر الإيراد النفطي على الإيرادات الاخرى وهذا ما يعكس ريعية الاقتصاد.
- 4- وجود حالة عدم الانضباط المالي وتجاوز للنسب الآمنة في بعض السنوات في قاعدتي النفقات العامة وعجز الموازنة طوال فترة الدراسة (2003-2020) إلا ان بعض السنوات قد حققت انضباطاً ، اما قاعدتي الدين العام والذهبية فقد حققتنا ضبطاً مالياً طوال فترة الدراسة ولم تتجاوز النسب المعيارية وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على صندوق ضبط

الإيرادات في حالة العجز وتقليل الحاجة أو اللجوء للاقتراض وان كان هناك دين فتكون بنسبة قليلة مما يساعد على تقليل تأثير تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد .

### 8. التوصيات

- 1- تطبيق قواعد الانضباط المالي للقضاء على حالة عدم الاستقرار المالي وتقليل اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري .
- 2- زيادة حصة ما مخصص للانفاق الاستثماري من مجموع الانفاق العام وخاصة في حالة زيادة الإيرادات النفطية عند ارتفاع اسعار النفط ما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي .
- 3- تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية وتقوية الجهاز الضريبي وعدم الاعتماد على مصدر وحيد ناضب للإيرادات الا وهو الإيرادات النفطية .
- 4- تقليل الاعتماد على القطاع العام وفسح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في تنشيط النمو الاقتصادي .
- 5- ضبط الانفاق في حدود الإيرادات العامة للمحافظة على العجز والدين العام ضمن النسب الآمنة وبالتالي المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلد.

### المصادر

#### أولاً- المصادر العربية

1. احمد ،وحيد مصطفى،2009، انظمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية ، دار الكتب العلمية للنشر، الجزء الاول، القاهرة.
2. الاعسر، خديجة ، 2016 ' اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ، مصر.
3. التميمي،عباس فاضل رسن ،2011، اثر تقلبات اسعار النفط الخام في اسعار الاسهم ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
4. حجر ،عبد الملك اسماعيل ، 2014 ، محاسبة النفط المبادئ، الاجراءات، دور الدول المضيفة في ظل عقود المشاركة في الانتاج ،الامين للنشر ، صنعاء.
5. الحجيبي،سهيلة عبد الزهرة ،2019، الضبط المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (60).
6. حسين ،عماد حسن ، 2016 ،تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
7. خير الدين ، 2013، وحيد، اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر- . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.
8. الراوي ،علي عبد محمد سعيد ، 1980 ،الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ،دار الرشيد ، العراق .
9. الزبيدي،رشا سالم جبار ،2014 ، تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وإثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة (1990-2010) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .
10. السرحان، مصطفى سعد مهدي ،2020 ، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
11. سعودي ،عبد الصمد ،2019 ،التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري ،مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار تليجي ، العدد (2).
12. الصالحي ،عصام هادي محمد ، 2011 ، تحليل العوامل المسببة في تذبذب اسعار النفط الخام وانعكاساتها على بعض التغيرات الهيكلية لدول مختارة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية .
13. عبد الرضا ،نبيل جعفر ،2011، اقتصاد النفط ،دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 .
14. عطشان ،هاني مالك ، 2017 ، تحليل تقلبات اسعار النفط ونمط الانفاق العام في السعودية والعراق ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .
15. علي ،وسام حسين ، 2009 ،اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة (1990 - 2007 ) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار.
16. القرشي ،حاتم ، 2020 ، اقتصاديات النفط ،مكتب بغداد ، العراق، بغداد ، ط 1.
17. المحفوظ، بان نبيل بنيان ، 2017 ،العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005- 2015) ، بحث الدبلوم العالي في اقتصاديات الطاقة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
18. محمد ،عماد سالم ، 2016 ،العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية واثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014 ، اطروحة دكتوراه في الدراسات الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية ،مصر.
19. محمود ،ناجي عبد الستار ، 2007 ،علي خضير عباس، اسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة ، مجلة البحوث والدراسات النفطية ،جامعة تكريت ،المجلد(14)، العدد (1).
20. مهدي، حيدر كازم ، 2015 ،انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق ،مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة المثني ، المجلد (5) ، العدد (1).
21. نايف ،قتيبة نبيل واخرون ، 2021 ، قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي للمدة 2004- 2018 ، مجلة كلية التراث الجامعة ، جامعة التراث ، العدد (31).
22. اليساري،مبثم خضير جواد ، 2016 ،السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة(1990- 2012) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .

\* (Richard Musgrave) اقتصادي امريكي من اهم اعماله نظرية المالية العامة عام (1959) والمالية العامة

النظرية والتطبيق عام (1973) والمالية العامة والاختيار عام (1999).  
 \*\* (Mikesell John) استاذ الاقتصاد في جامعة (Indiana university) الامريكية

### ثانياً-التقارير

1. بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .
2. صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021 .

### ثالثاً- المصادر الاجنبية

1. Manmohan S. Kumar, 2007 , Teresa, Promoting fiscal discipline? , IMF Working Paper .
2. Ananya Kotia , Victor Duarte Lledo , 2016 , Do Subnational Fiscal Rules Foster Fiscal Discipline?, IMF Working Paper.
3. Artem Myronovych, 2001, The impact of oil price fluctuations on the ukrainian economy, degree Master of Arts in Economics, National University of “Kyiv-Mohyla Academy”, Ukraine.
4. Carlos Garcia & others , 2011 , Fiscal Rules in a Volatile World: A Welfare-Based Approach, IMF Working Paper.
5. George Kopits , Steven Symansky, 1998, Fiscal Policy Rules , IMF occasional paper .
6. Kady Keita , Camelia Turcu , 2018 , On promoting scal discipline: the role of exchange rate regimes scal rules and institutions , IMF Working Paper.
7. Noell Machinjike, Wellington G. Bonga , 2021 , Fiscal Discipline and Budget Processes: Evidence from Zimbabwe , International Journal of Research and Innovation in Social Science, Great Zimbabwe University, vol 5 , No. 2.
8. Prepared by Aasim M.& others, 2015, Global Implications of Lower Oil Prices, IMF staff discussion note.
9. Prepared by the Fiscal Affairs Department, 2009 , Fiscal Rules\_Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances , IMF publication .
10. Stevan Gaber & others , 2015 , The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline , International Journal of Sciences, University of Goce Delcev, No. 1, vol 19.
11. Victor Ngai , 2012 , Stability and Growth Pact and Fiscal Discipline in the Eurozone , Working Paper , University of Pennsylvania.
12. Xavier Debrun, 2008 , Tied to the mast? National fiscal rules in the European Union , Oxford journals , Oxford University, No. 54.
13. Yilin Hou, 2003, Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Management by Sub national Governments, International association of schools and institutes of administration , Miami (USA).
14. Ololade Periola , 2019, determinants of fiscal discipline in nigeria 1980-2015, A Thesis in the Department of Economics , Submitted to the Faculty of the Social Sciences, University of Ibadan, Nigeria

### (الملحق 1)

تطور مؤشرات الانضباط المالي في الجزائر للفترة (2003-2020) (مليار دينار )

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز/الفائض	الدين العام	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية
2003	5124.0	1974.4	1690.2	284.20	2789.5	1122.8	567.4
2004	6150.6	2229.7	1891.8	337.90	2572.4	1251.1	640.7
2005	7563.6	3082.6	2052	1030.60	2298.7	1245.1	806.9
2006	8514.8	3639.8	2453	1186.80	2255.0	1437.9	1015.1
2007	9366.6	3687.8	3108.5	579.30	1492.3	1673.9	1434.6
2008	11090.0	5190.5	4191	999.50	1094.7	2217.7	1973.3
2009	10043.5	3676.0	4246.3	-570.30	1209.5	2300	1946.3
2010	12049.5	4379.6	4512.8	-133.20	1513.3	2683.8	1829
2011	14588.5	5790.1	5853.6	-63.50	1536.1	3879.2	1974.4
2012	16209.6	6339.3	7058.1	-718.80	1598.5	4782.6	2275.5
2013	16647.9	5957.5	6024.1	-66.60	1446.1	4131.5	1892.6

2501.4	4494.3	1539.0	-1257.30	6995.7	5738.4	17228.6	2014
3039.3	4617.0	2744.5	-2553.20	7656.3	5103.1	16702.1	2015
2711.9	4585.6	4413.0	-2187.40	7297.5	5110.1	17406.8	2016
2605.4	4677.3	6233.4	-1234.80	7282.7	6047.9	18575.8	2017
3078	4648.3	5119.7	-974.90	7726.3	6751.4	20259.0	2018
2781.8	4659.9	9290.2	-988.20	7441.7	6453.5	20284.2	2019
2775.4	5154.5	9759.8	-2390.30	7929.9	5539.6	18380.0	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- 1- بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، اعداد مختلفة .
- 2- صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية ، الربع الاول 2021 .